الثورة الأحد 26 ذو الحجة 1433 هـ- 11 نوفمبر 2012م العدد (17525)

الداخلية..حملات غير مسبوقة لضبط الدراجات النارية غير المرقمة

الثورة /عبدالواسع الحمدي

تتواصل في أمانة العاصمة وعموم المحافظات حملات امنية لمنع وضبط الدراجات غير المرقمة كون هذه الدراجات استخدم عدد منها في ارتكاب جرائم واغتيالات طالت ضباطاً وأفراداً عسكريين وأمنيين وخاصة خلال الأشهر الماضية هذا العام فضلا عن مخالفتها للقوانين المرورية وخاصة التي تجوب الشوارع ليلا وبدون أرقام وقالت وزاره الداخلية أنها ستتواصل بشكل يومي في حملاتها إلى أن ينتهي وجود ظاهرة الدراجات النارية غير المرقمة من كل شوارع العاصمة صنعاء وإعادة الانضباط المروري إليها .

وأوضحت الداخلية عبر موقعها – مركز الإعلام الأمني أنها ضبطت حتى ظهر الخميس ٥٠٧ دراجات نارية غير مرقمة ومخالفة كانت تتحرك بصورة غير قانونية في أمانة العاصمة .

وبحسب مركز الإعلام الأمني أن الأجهزة الأمنية بدأت حملة لضبط الدراجات النارية غير المرقمة والمخالفة منذ الأربعاء الماضي بمشاركة رجال المرور وفرعي الأمن المركزي وشرطة النجدة وذلك تنفيذاً لتوجيهات قيادة وزارة الداخلية .

وجاء إعلان وزارة الداخلية عن اتخاذ هذه الاجراءات غير مسبوقة للحد من ظاهرة انتشار الدراجات النارية بعد أن اقترنت بعمليات عسكريين وأمنيين بالتزامن إجرامية وسط أنباء تحدثت عن استخدامها من قبل عناصر القاعدة كوسيلة تنقل تصعب متابعتها من قبل الأجهزة الأمنية.

وكانت الداخلية وجهت إدارات الأمن والمرور في صنعاء والمحافظات بحظر حركة الدراجات النارية غير المرقمة في الشوارع، وضبط المركبات المخالفة وفقاً للقانون المروري المعمول به في البلاد.

وأكدت الوزارة في التعميم الذي نشرته على موقعها الإلكتروني على ضرورة تنظيم حملات أمنية ومرورية يومية لضبط المخالفين.

وأهابت الداخلية بسائقي الدراجات النارية غير المرقمة بالتوجه إلى الإدارة العامة للمرور لتسوية أوضاعهم حتى لا يعرضوا أنفسهم ودراجاتهم للإجراءات القانونية، مؤكدة أن الأرقام الخاصة بالدراجات النارية موجودة في كافة إدارات المرور. ارتفاع ملحوظ في عدد الدراجات بالمدن ومنذ بدء الأحداث التي شهدتها اليمن خلال عام ٢٠١١ انتشر استخدام الدراجات النارية بشكل لافت وغير مسبوق الأمر الذي ضاعف من الاختناقات المرورية في العاصمة صنعاء ومختلف المدن وساهم بشكل كبير في زيادة ضحايا الحوادث المرورية. وكشفت إحصاءات مرورية عن مصرع أكثر من ٢٠٠ شخص وإصابة نحو ١١٥٠ آخرين منذ مطلع العام الحالي ٢٠١٢ نتيجة تعرضهم لصدمات ارتكبها سائقو الدراجات النارية. وخلال شهر سبتمبر الماض فقط تسببت الدراجات النارية في وفاه ٤٦ شخصا ، فيما أصيب ٢٩٦ آخرون في الحوادث المرورية التي غلب عليها طابع الإهمال والعشوائية.

وسجلت الأجهزة المرورية خلال الفترة نفسها وقوع ٢٤١ حادثة سير مختلفة في عدد من طرقات محافظة الجمهورية.

وأشار التقرير إلى أن المتوفين من مستخدمي الدراجات النارية تراوحت أعمارهم بين ١٦–٥٠ عاماً، مرجعاً أسباب وقوع حوادث الدراجات النارية إلى السرعة الزائدة، والتجاوز الخاطئ للطريق، وإهمال سائقي الدراجات النارية، بالإضافة إلى عدم تقيدهم بالقوانين المرورية وآداب الطريق، وأسباب أخرى متعلقة بسائقي الدراجات النارية.

وبحسب مصادر أمنية فإن التقديرات تشير إلى أن عدد الدراجات النارية المستخدمة كوسيلة مواصلات داخل البلاد قد ارتفع من نحو ١٠٠ ألف دراجة بنهاية ٢٠١٠ إلى أكثر من ٢٥٠ ألف دراجة في الوقت الراهن.

وتشير ذات المصادر إلى أن عدم وجود إحصائية دقيقة يرجع إلى أن كثيرا من هذه الدراجات دخلت الأراضي اليمنية بواسطة عمليات تهريب ونسبة كبيرة منها لا تملك بيانات جمركية وتعمل بطريقة مخالفة وغير قانونية.

ومنذ تعرض القيادي في اللقاء المشترك الدكتور محمد عبدالملك المتوكل لمحاولة اغتيال مطلع نوفمبر/ ٢٠١١ بواسطة دراجة نارية، تلاحقت عمليات ومحاولات الاغتيال التي استهدفت سياسيين وعسكريين قام بها مسلحون كانوا يستقلون دراجات نارية.

وتحدثت مصادر أمنية انه : "منذ مطلع العام الحالي ٢٠١٢ تم رصد ٦٢ عملية قتل واغتيال لضباط عسكريين وأمنيين ارتبط نحو ٣٠٪ من هذه العمليات بالدراجات النارية عند ارتكاب الجرائم فيما توزعت بقية العمليات على سيارات مفخخة وعبوات ناسفة".

وذكرت اداره المرور أن استخدام الدرجات النارية في نقل الركاب مخالف للقانون.

وواوضحت ان "الدراجة النارية يجب أن لا تستخدم كوسيلة نقل عامة.. كمركبة أجرة. لان هذا مخالف قانونا ويؤدي الى كثير من المشاكل كما هو حاصل في بعض المدن اليمنية وفي مقدمتها الامانة صنعاء. وانما هذه الظاهرة هي موجودة لان هناك مشكلة في عملية نقل المواطنين في بعض المدن ".

وكانت إدارة المرور قد عملت منذ سنوات على إلزام مالكي الدراجات النارية بتسجيلها وترقيمها وفقا للقانون الخاص بالمركبات.

وتزايدت الشكاوى من أن سائقي الدراجات النارية يربكون حركة السير بأسلوبهم المتهور في القيادة. ويعتقد كثيرون أن الحكومة لا تنفذ حظر استخدام الدراجات النارية في نقل الركاب بصرامة بعد أن أصبحت مصدر رزق للكثير من الشبان العاطلين عن العمل وتحقق الدراجة دخلاً يومياً مقابل نقل الركاب يتراوح ما بين ٨٠٠ ريال إلى ١٥٠٠، ومع أن المبلغ زهيد إلا أنه في بلد يعيش فيه ٥٠٪ من السكان بأقل من دولارين في اليوم طبقاً للبنك الدولي فإن مدخول كهذا يعني الكثير للأسر المعدمة ووسيلة نقل رخيصة يفضلها الكثيرون وخاصة شريحة الفقراء.

وأوضح مراقبون أن الدراجات النارية تزايدت بشكل لافت في الأشهر القليلة الماضية مايدعو للقلق جراء تزايد دخولها للبلاد في الوقت ذاته ولحصر هذه الظاهرة أوضح مصدر في مصلحة الجمارك إلى أنه سيمنع دخول الدراجات النارية للبلاد نظرا لتفاقم المشاكل والجرائم التي تسببت للبلاد نتيجه استخدامها لأغراض إجرامية وخاصة الأشهر القليلة الماضية.

تتسبب في ٦٠ حالة وفاة و١٧٠ حالة إصابة شهريا

الدراجات النارية وسيلة الاغتيالات في العصر الحديث..والمجرم مجهول ؟!!

متابعات/ محمد العزيزي

انتشرت الدرجات النارية في اليمن بشكل مهول وغير مسبوق في الثلاث السنوات الأخيرة ؛ واستخدم المسلحون والمجهولون وتنظيم القاعدة هذا النوع من وسائل المواصلات في عمليات إرهابية وانتحارية وتنفيذ عملية الاغتيالات التي باتت تلاحق رجال الأمن ومنتسبي أجهزت المخابرات على وجه التحديد ؛ وتتسبب الدراجات النارية في عدد من الإخلالات الأمنية والجرائم.

و في تصريح خاص لقضايا وناس أوضح العقيد عبد الرزاق علي المؤيد نائب مدير عام الإدارة العامة للمرور أن عدد الأرقام المرورية المصروفة للدراجات النارية منذ عام ١٩٩٦م و حتى اليوم (السبت) ٢٠١٢/١٠/١١م بلغت ٤٢٦ .٨١ رقماً .. وأكد العقيد المؤيد أن الإدارة العامة تتوقع خلال تنفيذ حملة ضبط الدراجات النارية المخالفة لقانون المرور وغير المرقمة أن تصل تقريبا إلى ٢٠ .٤٥٠ دراجة نارية مخالفة وغير مرقمة في عموم محافظات الجمهورية.

وقال نائب مدير عام المرور العقيد عبد الرزاق المؤيد أن الحوادث المرورية التي تسببت بها الدراجات النارية بلغت منذ عام ٢٠٠١م وحتى ٢٠١٠م عدد ٩ .٥٣٧ حادثا مروريا للدراجات وبلغت في عام ٢٠١١م (١٢٢٢) حادثا .. فيما وصلت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م أكثر من ٦٠٠ حادث مروري .. وأضاف العقيد المؤيد أن إجمالي الحوادث التي تسببت فيها الدراجات النارية من عام ٢٠٠١م وحتى منتصف ٢٠١٢م قد بلغت ١١ .٣٧٠ حادثاً مرورياً .. مؤكدا أن انه تم حجز ٥٣٧ دراجة خلال الحملات التي نفذت في الأيام القليلة الماضية بما فيها الدراجات التي تم حجزها في حملات سابقة .

وطالب نائب مدير عام المرور كل الأجهزة الأمنية التعاون مع رجال المرور والأمن العام ضبط الدراجات النارية المخالفة لقانون المرور وغير المرقمة .. مؤكدا في ذات الوقت أهمية تعاون ضباط وأفراد قوات الأمن المركزي وقوات النجدة لما لهذه الوحدات من أهمية في تنفيذ الحملات الأمنية وإنجاحها .

ونظراً لتكرار هذه الحوادث الجنائية وجهت وزارة الداخلية بحظر حركة الدراجات النارية غير المرقمة ومنع مرورها في الشوارع والطرقات بعموم المحافظات .. وخاطبت وزارة الداخلية حسب مركز الإعلام الأمني إدارات الأمن بأمانة العاصمة والمحافظات والإدارة العامة للمرور وفروعها بحظر حركة الدراجات النارية غير المرقمة في الشوارع والطرقات في عموم المحافظات و ضبط الدراجات النارية المخالفة وفقا للقانون المروري ..وطالبت وزارة الداخلية أجهزتها بضرورة تنظيم حملات أمنية ومرورية يوميا لضبط الدراجات المخالفة .

وأهابت الوزارة بجميع سائقي الدراجات النارية غير المرقمة بالتوجه إلى الإدارة العامة للمرور وفروعها في المحافظات لترقيم دراجاتهم حتى لا يعرضوا أنفسهم للإجراءات القانونية . مؤكدة في ذات الوقت أن الأرقام الخاصة بدراجاتهم متوفرة في كافة إدارات المرور .

وتشير المعلومات إلى أن الدراجات النارية بدأ استخدامها كوسيلة مواصلات لتنفيذ أعمال إجرامية وإرهابية مفخخة في ذلك الحادث الإرهابي الذي استهدف المصلين في أحد المساجد بصعدة أواخر العام ٢٠٠٤م

الجدير بالذكر أن هذه الخطوة التي اتخذتها وزارة الداخلية تأتي في أعقاب التزايد الكبير لحوادث الدراجات النارية التي تسجل شهريا معدل ٥٠–٦٠ حالة وفاة بين مستخدمي الدراجات النارية وما بين ١٥٠–١٧٠ حالة إصابة .

المؤيد: صرفنا أكثر من ٨١ ألف رقم للدراجات النارية منذ ٢٠٠١م وحتى اليوم ونتوقع ضبط ٢٠ ألف دراجة

إلى وزير التربية والتعليم

□ الأستاذ الدكتور/عبدالرزاق الأشول – وزير التربية والتعليم الأكرم

تحية طيبة وبعد :

أرفع إليكم شكواي المتمثلة بقطع راتبي لشهر أكتوبر في عيد الأضحى المبارك من قبل منطقة مديرية بني الحارث التعليمية بحُجَّة الغياب الذي لم يكن اعتباطياً أو غير مبرر، ولكن استناداً إلى الوثائق المصرّحة لي والمعدّة من قبل مدير المدرسة والمنطقة التعليمية بإخلاء عهدتي والنقل إلى منطقة الثورة التعليمية وتوفر البديل المناسب وعلم المنطقة التعليمية ببني الحارث بالإجراءات القانونية المتبعة، إلا أنني فوجئت بعد إطلاق راتبي الموقف بخصمه كجزاءات حتى تم تصفيره على الرغم من أن راتبي هو عائل لي ولأسرتي ولم أدر لحظتها كيف ستسير الحياة بالشكل الطبيعي، كوني لا يوجد لديّ أي مصدر آخر، لذا أرجو التكرم بالتوجيه باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتسببين في قطع راتبي وصرفه في أقرب وقت ممكن ومعاقبة المذنب سواءً من المدرسة أو المنطقة التعليمية ببني الحارث، ليكونوا عبرةً لغيرهم.

شاكرين تعاونكم الدائم والمستمر.

وتقبلوا تحياتي وتقديري:::

مقدم الشكوى الأستاذ/

فهد ناشر سراج

صورة مع التحية لهيئة مكافحة الفساد

● الصحيفة تحتفظ بالوثائق اللازمة

غياب المساواة

زياد معوضة

■،، الحياة مليئة بالمفاجآت والمتناقضات والمجاملات عندما يكرم فيها أصحاب الوجهات بالحوافز والترقيات ويهان فيها أصحاب الخبرة والكفاءة والمؤهلات والسبب عدم تطبيق سيادة القانون ومبدأ المساواة والتي أصبحت جزءاً من واقعنا.

المعاش الذي أدى إلى تدهور الجانب العملي في المؤسسات والهيئات في جميع المرافق وأصابت الكفاءات بالكثير من الأمراض على رأسها الأمراض العصبية والنفسية إلى جانب الحالة المعيشية ولولا أن بعض وسائل الإعلام تحاول طرح مظالم هؤلاء للجأ الكثير من المتظلمين في جميع المحافظات إلى نصب المخيمات والشعارات وقطع الطرقات العامة ورفع الهتافات تعبيراً صريحاً في ظلهم العميق للمطالبة بالمستحقات التي تم تغييبها نتيجة روتين المجاملات والوساطات والمحسوبية وتغلغل مراكز اجتماعية مؤثرة كمصدر قوة للاستيلاء والسيطرة الكاملة على القانون وعدم العمل به مهما كان أساس مصدره ولو طبق مبدأ العدل والمساواة بين الناس وجعلناهم وجهان لعملة واحدة مستبعدين بعد ذلك بطاقة السؤال التي تعمل دائماً بالمحذوف لا بالمقرر لوجدنا الأمور كلها تجري وبمجراها الصحيح وأخذنا حقوقنا بدون انتهاك لكرامة المسئولية.. فلا ينبغي على أي مسؤول أن يتخذ أعواناً لتسليط ومراقبة العاملين بعضهم على بعض وهي نتيجة لضعف ثقته بنفسه فلا يثق في الآخرين وهذه من الأمراض المستعصية التي يتحمل نتائجها الأقارب والمساسرة المشهورون بالعزف على كل الأوتار وهم بكل تأكيد نعتبرهم جميعاً حلقة وصل بين الظالم والمظلوم فضلاً عن حصولهم على المكافآت والامتيازات بين الطبقات بما يوازي الأخبار المنقولة إلى آذان صاغية سواء كانت هذه المعلومات ملفقة أو مكايدة أو انتقامية أو أحقاداً مزمنة دفنها التاريخ فأي مسؤول لا يمتلك الثقة بالنفس شخص يدرك تماماً النتائج التي ستكون لاحقة بعد التماس الضرر بسبب التسرع..لأن الإدارة لا تتركز على إدارة الكرسي وإنما على المتابعة الذاتية عن قرب وطلب رفع التقارير الإدارية وإعطاء كل ذي حق حقه حتى يشعر الموظف بالإنصاف وتفتح الحواجز المفتعلة بين الرئيس والمرؤوس وتخفيف الاجتماعات اليومية التي تؤدي إلى تعطيل سير الأعمال وتراكم المعاملات وازدحام المراجعين في الأبواب الرئيسية وتعزيز أوجه التعارف بين الموظفين في كل المرافق لأنه من المفارقات عدم معرفة الموظف بزميله وهم تحت سقف واحد ويعملون في مكان واحد..

إلى وزير الداخلية

■،، رفع المواطن أحمد الأسطى من أبناء الحديدة مناشدة إلى وزير الداخلية يفيد فيها أن ابنته تعرضت لطلق ناري من إحدى الجيران استقرت في فمها.

وهي طريحة فراش المرض بالمستشفى بعد أن أجريت لها عمليتان جراحيتان منذ ١٥ يوماً.. ولا تزال حالتها خطيرة ويناشد المواطن الأسطى وزير الداخلية لتوجيه الأمن والبحث في المحافظة لضبط الجاني.. والذي لا يزال طليقاً.

«قضايا وناس» يحتفظ بأوراق الشكوى والتي يفيد فيها المواطن الأسطى أنه يسكن في مدينة الحديدة – الكرنيش – بجانب مسجد نبات..

التربوي المقطري يناشد وزيري التربية والخدمة إنصافه

تعز/ أكرم الرعوي

■،، ناشد المواطن خالد ثابت حسن المقطري، من أبناء محافظة تعز كلا من معالي وزير التربية والتعليم ووزير الخدمة المدنية والتأمينات، النظر في قضيته، وبالتالي وإنصافه في مظلمته التي وصفها بأنها تحايل واحتيال على عدالة القانون تمثلت في محاولة فصله عن عمله ومصادرة درجته الوظيفية في سلك التربية والتعليم من قبل القائمين على أمر إدارة التربية والتعليم في مديرية المظفر بمحافظة تعز سيما وهو يعمل كمعلم تربوي في إحدى مدارس المديرية ذاتها لمدة تصل لأكثر من (ستة عشر عاماً) لكن بسبب ظروف قاهرة نتيجة تعرضه لحادث مروري بقي حينها مابين المستشفيات والنيابة والسجن، وأفاد المقطري، وبحسب إفادة المقطري والوثائق التي عرضها علينا أنه حصل له حادث مروري وسجن بالسجن المركزي حسب ماجاء بمذكرة النيابة رقم(٣٦٦) وبتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٥م وأن مرتباته موقفة منذ شهر إبريل ٢٠١١م والتي تم توريدها إلى حساب الحكومة مباشرة، وبعد متابعة تم توريدها إلى حساب الأمانات بالبريد، وأضاف: أنه وبموجب فتوى قانونية والتي تؤكد استحقاقه لمرتب شهري مايو ويونيو ٢٠١٢م وذلك بعد خروجي من السجن ومزاولتي عملي كاخصائي اجتماعي في مدرسة ٢٢ مايو بموجب مذكرة اعادة توزيع للعمل من قبل مدير عام مكتب التربية والتعليم الأستاذ عبدالكريم محمود، وكذا مذكرة مباشرة واستمرارية للعمل من المكتب نفسه بالمحافظة وتوجيه صريح من قبل محافظ المحافظة الأستاذ شوقي أحمد هائل، والذي وجه كل من الإخوة مدير التربية والتعليم بمديرية المظفر، ومدير الخدمة المدنية ومدير المالية بالمحافظة، لاستكمال إجراءات الصرف لمستحقاتي المالية وإطلاق راتبي وفقاً لفتوى الشئون القانونية رقم (٢٢٠) بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢م ومذكرة مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، وذلك قبل عيد الفطر المبارك، وأشار إلى أن المذكرات محجوزة حالياً مع جميع الأولويات الأصول بما فيها مذكرة النيابة تحت مبرر أنهم سوف يقومون بالرد وذلك للمماطلة حتى يستمر توريد مرتبات المذكور.

وطالب المقطري محافظ المحافظة شوقي هائل، ومدير التربية والتعليم، والمالية، والخدمة إنصافه وحل قضيته وفقاً للنظام والقانون.